

# التقرير السنوي لعام 2014



## المحتويات

4	..... كلمة المدير العام
5	..... الفصل الأول
6	..... 1.1 نشأة المؤسسة
6	..... 1.2 الرؤية (VISION)
6	..... 1.3 الرسالة (MISSION)
6	..... 1.4 الأهداف (OBJECTIVES)
7	..... 1.5 السياسات (POLICIES)
11	..... 1.6 الخدمات التي تقدمها المؤسسة
12	..... 1.7 مجلس إدارة المؤسسة لعام 2014
13	..... 1.8 الهيكل التنظيمي
14	..... 1.9 أعمال المؤسسة
16	..... الفصل الثاني
17	..... 2.1 ملخص التقرير
19	..... 2.2 مقدمة
20	..... 2.3 مجلس الإدارة
21	..... 2.4 التوصيف
25	..... 2.5 التعليمات الفنية الإلزامية
27	..... 2.6 منح الشهادات
29	..... 2.7 مجلس الجودة الفلسطيني
30	..... 2.8 الفريق الوطني للتدقيق
31	..... 2.9 خدمات الفحص والمطابقة
34	..... 2.10 الشكاوي
35	..... 2.11 القياس الوطني
38	..... 2.12 العلاقات الدولية
41	..... 2.13 إنجازات في مجال التطوير والتحديث
43	..... 2.14 الدورات التدريبية
48	..... 2.15 التوعية والإرشاد
49	..... 2.16 الخاتمة
50	..... 2.17 المعوقات

### كلمة معالي وزير الاقتصاد الوطني/ رئيس مجلس إدارة المؤسسة



لقد تشرفت برئاسة مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية منذ توليت مهامي وزيراً للاقتصاد الوطني بحكومة التوافق، حيث أولينا هذه المؤسسة أهمية خاصة لتعزيز دورها في دعم المنتج الوطني وتطوير الاقتصاد الوطني وحماية المستهلك، تماشياً مع الرؤية الوطنية لفخامة الرئيس محمود عباس والحكومة في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في فلسطين.

الدكتور/ محمد مصطفى

وانسجماً مع الخطة الوطنية للحكومة ولمواكبة التغيرات التي تحدث في محيطنا ولا سيما في العلاقة مع الجانب الإسرائيلي، فقد بدأت الحكومة بإعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي والدخول في مرحلة اشتباك اقتصادي، حيث أن بروتوكول باريس الناظم للعلاقة الاقتصادية ألغته إسرائيل بممارساتها بإخراج غزة من هذه المنظومة وبناء جدار الفصل العنصري وغيرها من الممارسات التعسفية. وتسعى الحكومة إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية جديدة تجمع الفلسطينيين في كل مكان لأننا مقبلون على رؤية جديدة نحو اقتصاد قائم على السيادة والاستقلال.

إن هذه الإستراتيجية تتركز على ثلاث عناصر أساسية، الأول إعادة صياغة العلاقة مع الجانب الآخر باتفاقية مختلفة تقوم على حرية التجارة وتضمن التوازن معها، والانفتاح الاقتصادي على العالم، والثاني تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل والثالث خلق برنامج استثماري فاعل، وفي حال نجاح هذه الإستراتيجية فإنها سوف تعمل على زيادة الدخل الإجمالي من ثلاث إلى أربع أضعاف.

تقوم المؤسسة من خلال مجلس إدارتها وطواقمها العاملة بتقديم أفضل الخدمات من أجل الحفاظ على صحة وسلامة المستهلك الفلسطيني وتصدر المؤسسة التعليمات الفنية الإلزامية والمواصفات الفلسطينية وتعمل على تحديثها باستمرار لحماية السوق الفلسطيني من الغش والتدليس.

كما بدأت المؤسسة في تطوير مختبراتها وإنشاء مختبرات جديدة تابعة لها، والارتقاء بأنشطة الجودة والتصنيف والمعايرة، وتسعى المؤسسة إلى إقامة المشاريع التطويرية لدعم البنية التحتية للجودة في فلسطين من خلال مشروع الاتحاد الأوروبي.

وتعمل المؤسسة جاهدة على تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة والقطاعات المختلفة للتطوير العلمي والتقني في كافة المجالات ذات العلاقة.

## كلمة المدير العام



م. حيدر حجه

يشرفني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي والذي يحوي على أهم إنجازات ونشاطات مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية للعام المنصرم 2014، ويعتبر هذا التقرير باكورة نشاطات وإنجازات هذا العام ويعكس الفعاليات والمشاركات التي قامت بها المؤسسة ضمن كافة الأصعدة المحلية والعربية والإقليمية، حيث تميز هذا العام بنشاطات حافلة حملت معها المزيد من الإنجازات من أجل رفعة الاقتصاد الوطني، كان أهمها التركيز على حماية المنتج الوطني الفلسطيني والمساهمة في تنظيم السوق من خلال حملات المتابعة والتوعية التي قامت بها المؤسسة وكذلك الشراكة مع المؤسسات الوطنية من أجل ذلك.

واصلت المؤسسة التعاون مع المنظمات والهيئات الإقليمية والوطنية ومؤسسات المجتمع الوطني، وشاركت في العديد من النشاطات المتمثلة بالمؤتمرات والندوات وورش العمل التدريبية وغير ذلك. وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجه دولة فلسطين إلا أن المؤسسة خطت خطوات ثابتة نحو التقدم والرفق بالمجتمع الوطني والمساهمة في تشجيع الاستثمار وإعادة الثقة للمنتج والمستهلك الفلسطيني بالمنتج المحلي، حيث بلغ عدد المواصفات المعتمدة (3511) مواصفة، وعدد التعليمات الفنية الإلزامية (48) تعليم فني إلزامي في مختلف القطاعات، وتم التحقق ومعايرة حوالي (3197) جهازاً في مختلف مجالات المعايرة القانونية والصناعية، وبلغ عدد الشهادات الممنوحة من قبل المؤسسة (206) شهادة في مجال (الجودة والإشراف والحلال)، وبلغ عدد شهادات المطابقة للصادرات لهذا العام (123) شهادة، كما وتم إجراء أكثر من (794) فحص مطابقة وتشغيل.

هذا وسيحوي التقرير على معلومات حول كافة النشاطات بالكم والنوع آملين من الله العلي القدير أن تكون إنجازاتنا في العام القادم على مستوى يليق بفلسطين الدولة.

ويسعدني في هذا التقرير أن أتوجه بالشكر والتقدير لجميع من ساهم في تحقيق هذه الإنجازات، من أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وزملائهم من مؤسسات القطاع العام والخاص والقطاع الأكاديمي، وكذلك أعضاء لجان التوصيف والتعليمات الفنية الإلزامية، الذين عملوا بجهد وكذا لتحقيق أهداف المؤسسة وتقديم الخدمات لكافة المواطنين بشفافية ودون تحيز.

ونأمل أن تكون هذه الإنجازات دافعاً لجميع من لهم علاقة بهذه المؤسسة لتحقيق المزيد من الإنجازات لعام 2015، وتحقيقاً لدورها في حماية المستهلك والبيئة الفلسطينية ودعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.

## الفصل الأول

## مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية

- 1.1 نشأة المؤسسة
- 1.2 الرؤية
- 1.3 الرسالة
- 1.4 الأهداف
- 1.5 السياسات
- 1.6 الخدمات التي تقدمها المؤسسة
- 1.7 مجلس إدارة المؤسسة لعام 2014
- 1.8 الهيكل التنظيمي
- 1.9 أعمال المؤسسة

**1.1 نشأة المؤسسة**

تأسست مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية عام 1994 بقرار من سيادة الرئيس المغفور له ياسر عرفات، وبدأت عملها في نهاية العام 1997، وهي تعمل الآن وفق قانون المواصفات والمقاييس رقم (6) للعام 2000. تعتبر المؤسسة من الناحية القانونية قطاع عام تقوم بمهام لصالح الدولة والمواطنين، ويتم وضع سياسات وتوجهات المؤسسة من قبل مجلس الإدارة.

**1.2 الرؤية (Vision)**

مؤسسة عصرية متخصصة بتقديم وتطوير عناصر الجودة لتلبية احتياجات قطاع الأعمال والمستهلكين وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

**1.3 الرسالة (Mission)**

مؤسسة عامة تسعى لتأمين قدرة تنافسية عالية للمنتج الفلسطيني وتسهيل التجارة والمساهمة في حماية صحة وسلامة المستهلك والبيئة وتمثيل فلسطين بتفوق في النظام الدولي للمواصفات والمقاييس من خلال إعداد المواصفات الفلسطينية المتوائمة دولياً وتقديم خدمات الفحص والتفتيش والقياس (المتروولوجيا) ومنح شهادات وعلامات المطابقة.

**1.4 الأهداف (Objectives)**

1. رفع القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني من خلال بناء وتطوير البنية التحتية للجودة.
2. تعزيز صحة وسلامة المستهلك وحماية البيئة والمساهمة في تنظيم السوق.
3. توثيق العلاقات والتعاون ونشر الوعي للمستهلكين وقطاع الأعمال.
4. تعزيز الشخصية الاعتبارية للمؤسسة ورفع كفاءة أدائها.

## 1.5 السياسات (Policies)

أولاً: رفع القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني من خلال بناء وتطوير البنية التحتية للجودة

- سياسة (1):** إعداد وتبني مواصفات متوائمة مع المواصفات الدولية مع إعطاء الأولوية لمواصفات القطاع الزراعي والخدمات والسياحي ونظم المعلومات.
- برنامج 1: إعداد مواصفات فلسطينية ومراجعتها وتحديثها.
- برنامج 2: تبني مواصفات متوائمة دولياً والتي تلبي الحاجات الفلسطينية.
- برنامج 3: تفعيل دور القطاع العام والخاص والأكاديمي في عملية إعداد المواصفات.
- سياسة (2):** مراجعة وتطوير النظام الوطني للقياس والتعليمات والملاحق الصادرة بموجبه، وتوفير المتطلبات اللازمة لتطبيقه.
- برنامج 1: ضمان توفير البنية التحتية اللازمة لتنفيذ وتطبيق تعليمات المترولوجيا القانونية لتلبية الاحتياجات المحلية والدولية.
- برنامج 2: تقديم خدمات المعايرة والقياس الصناعي وتوفير المعايير المرجعية الوطنية وضمان معاييرها مقابل المعايير الدولية.
- سياسة (3):** تطوير نظم منح شهادات وعلامات المطابقة ونظم منح شهادات إدارة الجودة العالمية.
- برنامج 1: تطوير خدمات منح شهادات المطابقة وشهادات الجودة والحلال وميثاق الجودة لزيت الزيتون بما ينسجم مع الممارسات الدولية.
- برنامج 2: بناء قدرات المؤسسة في منح شهادات نظم إدارة الجودة العالمية المعتمدة والتطوير المستمر لها لتلبية احتياجات مجتمع الأعمال.
- برنامج 3: تطوير نظام منح الشهادات للأفراد وتطبيقه.
- برنامج 4: تطوير وتطبيق نظام جائزة الجودة.
- سياسة (4):** تقديم خدمات الفحص والتفتيش وفق المعايير الدولية، وتوفير مختبرات الفحص المتخصصة في المجالات ذات الأولوية.
- برنامج 1: التعاون مع القطاع الخاص والعام والأكاديمي لتطوير خدمات الفحص المتوفرة حالياً.
- برنامج 2: العمل على بناء قدرات المؤسسة في مجالات الفحص والتفتيش ذات الأولوية.
- برنامج 3: الاستفادة من خدمات الفحص المقدمة من الدول الأخرى.

- سياسة(5): تقديم خدمات التدريب في مجال عمل المؤسسة.
- برنامج 1: إنشاء مركز تدريب خاص في المؤسسة.
- برنامج 2: تلبية احتياجات فلسطين التدريبية في مجال عمل المؤسسة.
- ثانياً: صحة وسلامة المستهلك وحماية البيئة والمساهمة في تنظيم السوق
- سياسة(1): إصدار التعليمات الفنية الإلزامية المطلوبة مع الجهات ذات العلاقة.
- برنامج 1: جسر الفجوة في التعليمات الفنية الإلزامية المطلوبة بالانسجام مع التوجهات والاتفاقيات والحقوق المشروعة.
- برنامج 2: متابعة تنفيذ التعليمات الفنية الإلزامية مع الجهات الرقابية والتنسيق بينهم.
- برنامج 3: التأكد من عدم تعارض التعليمات الفنية الإلزامية للدول الأخرى مع المصالح التجارية الفلسطينية.
- برنامج 4: إبداء الرأي في التعليمات الإلزامية الصادرة عن الدول الأخرى.
- سياسة(2): ضبط أجهزة القياس القانوني.
- برنامج 1: تطوير إمكانيات ضبط أجهزة القياس القانوني.
- برنامج 2: مراقبة أجهزة القياس القانوني المستخدمة في التعاملات التجارية في السوق.
- سياسة(3): مطابقة الأنظمة التشغيلية لضمان سلامة المستهلك.
- برنامج 1: التفتيش وفحص مطابقة المصاعد الكهربائية والهيدروليكية.
- برنامج 2: التفتيش وفحص مطابقة تمديدات الغاز المركزي للمباني وسلامة الحدائق والألعاب الترفيهية.
- سياسة(4): التعاون مع الجهات الرقابية لضبط وتنظيم السوق.
- برنامج 1: ضبط المستوردات في المجالات ذات الأولوية بالتعاون مع الجهات الرقابية.
- برنامج 2: المشاركة في تدريب وتأهيل المفتشين وتزويدهم بالمتطلبات الفنية.



### ثالثاً: توثيق العلاقات والتعاون ونشر الوعي للمستهلكين وقطاع الأعمال

- سياسة(1): تعزيز ثقة المستهلك بالمنتج الحاصل على شهادات المؤسسة.  
 برنامج 1: نشر ثقافة الجودة بين الفئات المجتمعية المختلفة وتعزيز العلاقة معها.  
 برنامج 2: رفع مستوى الوعي لدى المواطن الفلسطيني عن أهمية المعايير في جميع نواحي الحياة.  
 برنامج 3: حشد الجهود لاعتماد المواصفات الفلسطينية في العطاءات والمشتريات في القطاعين العام والخاص.  
 برنامج 4: الوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين بخدمات المؤسسة في قطاع الأعمال.
- سياسة(2): نشر ثقافة الجودة في قطاع الأعمال وتعريفه بأهمية خدمات المؤسسة واستقطابه للاستفادة منها.  
 برنامج 1: توفير المعلومات المتعلقة بـ (المواصفات، والتعليمات الفنية، وتقييم إجراءات المطابقة) بما يتوافق مع متطلبات WTO لتسهيل التجارة.  
 برنامج 2: تطوير نقطة الاستعلام الفلسطينية بما يتوافق مع المتطلبات الدولية ولخدمة القطاع الخاص الفلسطيني.
- سياسة(3): تفعيل دور فلسطين في النظام الدولي والإقليمي للمواصفات والمقاييس.  
 برنامج 1: تفعيل وتنظيم المشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية.  
 برنامج 2: العمل على تفعيل اتفاقيات الاعتراف المتبادل وتوقيع اتفاقيات جديدة للأسواق المستهدفة للقطاع الخاص الفلسطيني.
- رابعاً: تعزيز الشخصية الاعتبارية للمؤسسة ورفع كفاءة أدائها
- سياسة(1): تحديث منظومة القوانين والأنظمة واللوائح بما يتلائم مع احتياجات تطوير البنية التحتية للجودة.  
 برنامج 1: مواءمة التشريعات والأنظمة مع المتطلبات والممارسات الدولية.

- سياسة (2): تطوير هيكلية المؤسسة ونظامها الإداري ورفع كفاءة مواردها البشرية.
- برنامج 1: تحفيز الموظفين ورفع كفاءتهم.
- برنامج 2: تحسين بيئة العمل والأداء.
- برنامج 3: إعادة هيكلة المؤسسة.
- سياسة (3): تطوير نظام مالي بما يتلائم مع الإطار القانوني للمؤسسة.
- برنامج 1: إتاحة الامكانية لاستخدام إيرادات المؤسسة لتنفيذ مشاريعها وتطوير خدماتها.
- برنامج 2: تأمين الموارد الكافية لتغطية احتياجاتها.
- سياسة (4): تطوير السياسة الوطنية للجودة واعتمادها.
- برنامج 1: اعتماد السياسة الوطنية للجودة وإعداد الخطة التنفيذية.
- برنامج 2: ترويج السياسة الوطنية وحشد التمويل اللازم لتنفيذها.



## 1.6 الخدمات التي تقدمها المؤسسة

1. إصدار التعليمات الفنية الإلزامية بالتعاون مع الجهات الرقابية المختلفة، وتتولى ذلك لجنة التعليمات الفنية الإلزامية.
2. إعداد المواصفات القياسية الفلسطينية من خلال لجان فنية دائمة، تتألف من ممثلين عن كافة قطاعات التجارة والصناعة، والمؤسسات العلمية، وجمعيات حماية المستهلك والبيئة، والهيئات الحكومية، حيث تقوم دائرة التوصيف بإعداد تلك المواصفات.
3. منح علامة الجودة الفلسطينية وعلامة الإشراف وشهادات المطابقة وشهادات الحلال وفقاً لأنظمة منح الشهادات المعتمدة في المؤسسة.
4. إجراء معايرة أدوات وأجهزة القياس القانونية والصناعية، للتحقق من دقة قياس تلك المستخدمة في التعاملات التي تهم المواطنين مثل: عدادات الوقود والأوزان وغيرها، حيث يقع على عاتق مديرية القياس الوطني المهام المتعلقة بالقياسات والمعايرة.
5. تقديم خدمات الفحوصات للمنتجات المحلية (الغذائية، والكيميائية، والإنشائية، والهندسية) والتحقق من مطابقة البضائع المستوردة للمواصفات الفنية عن طريق أخذ العينات وفحصها، حيث تقوم دائرة الخدمات الفنية بهذه المهمة.
6. إجراء الفحوصات التشغيلية لكل من المصاعد، محطات الوقود، أنظمة الغاز المركزي وألعاب الأطفال.
7. اعتماد مختبرات الفحص المحلية وفق متطلبات المواصفة الدولية لأنظمة إدارة المختبرات.
8. خدمات تقديم المعلومات والرد على الاستفسارات حول المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية وإجراءات المطابقة الفلسطينية والدولية والإقليمية والعربية، وبيع وثائقها.
9. المصادقة على بطاقة البيان للسلع والمنتجات الغذائية والكيميائية ومواد التجميل ومواد البناء والأجهزة الكهربائية.
10. تقديم خدمات التدريب للعاملين في المؤسسة وكافة المشاركين في اللجان الفنية المختلفة والعاملين في المؤسسات العامة والخاصة.



## 1.7 مجلس إدارة المؤسسة لعام 2014

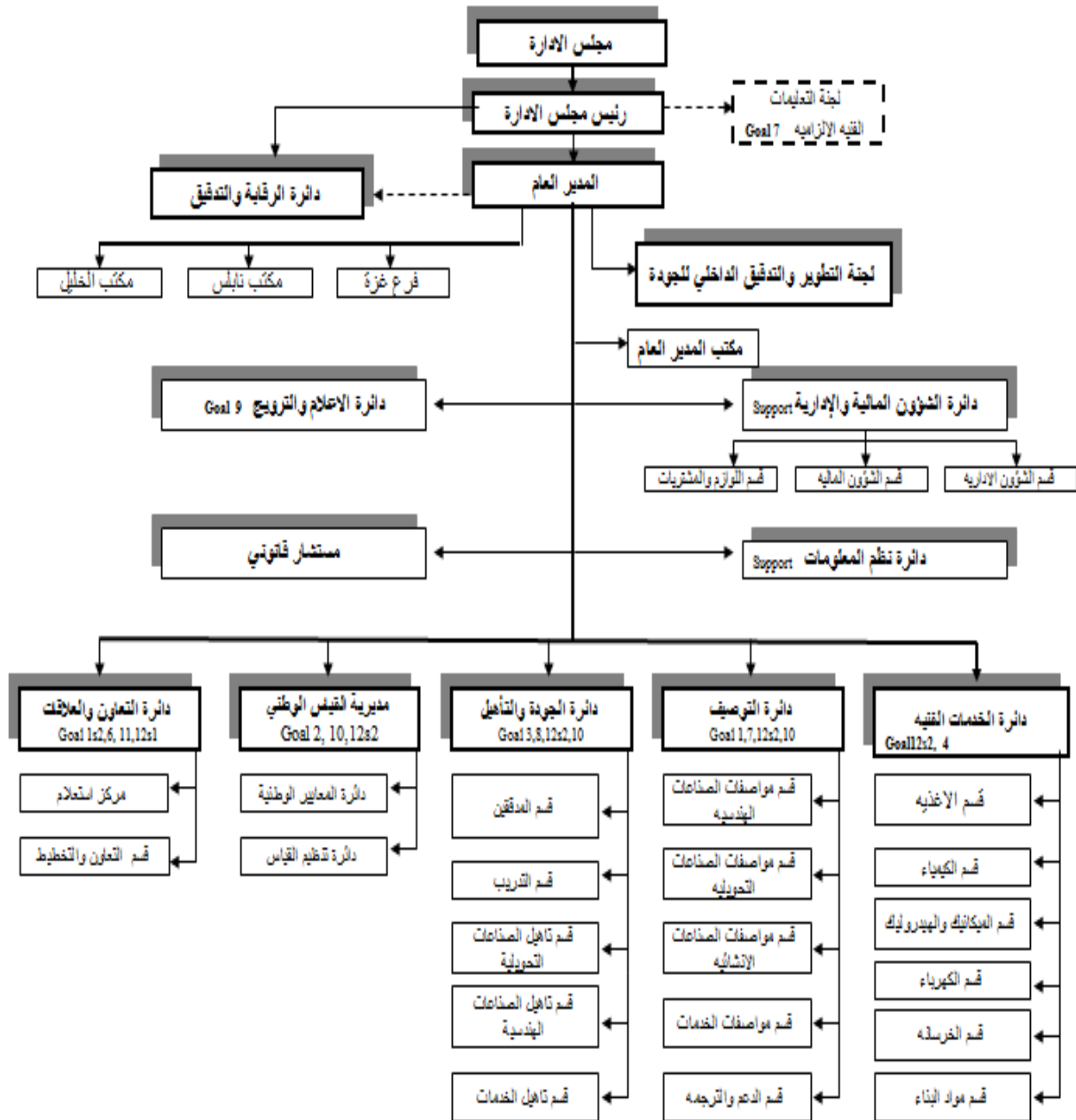
يرأس مجلس إدارة المؤسسة وزير الاقتصاد الوطني، ورئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية نائباً له، وعشرة أعضاء يمثلون القطاعين الخاص والعام، على النحو التالي:

- |                            |  |
|----------------------------|--|
| 1. الدكتور محمد مصطفى      | وزير الاقتصاد الوطني                   |
| 2. المهندس صقر الجراشي     | رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية |
| 3. المهندس زياد طعمة       | ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني          |
| 4. الدكتور أسعد الرملاوي   | ممثل عن وزارة الصحة                    |
| 5. السيد فؤاد الشويكي      | ممثل عن وزارة المالية                  |
| 6. المهندس عفيف اسعيد      | ممثل عن وزارة الأشغال العامة والإسكان  |
| 7. المهندس محمد الشحبري    | ممثل عن وزارة الزراعة                  |
| 8. السيد جميل مطور         | ممثل عن وزارة شؤون البيئة              |
| 9. المهندس أيمن يوسف سلطان | ممثل الجامعات الفلسطينية               |
| 10. المهندس أحمد عديلي     | نقيب المهندسين                         |
| 11. السيد احمد هاشم زغير   | رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية    |
| 12. المهندس جريس عطا الله  | رئيس اتحاد المقاولين                   |

## مهام وصلاحيات مجلس الإدارة:

1. وضع السياسة العامة للمؤسسة والإشراف على تنفيذها.
2. اعتماد المواصفات والمقاييس وتعديلها أو إلغاؤها واستبدالها.
3. اعتماد أنظمة منح شهادات وعلامات المطابقة، واعتماد المختبرات وتعديلها أو إلغاؤها واستبدالها وذلك حسب الأسس التي يقررها المجلس.
4. الموافقة على مشروع الموازنة.
5. إعداد مشاريع الأنظمة والقوانين المتعلقة بالمؤسسة.
6. إعداد الهيكل التنظيمي والنظام الداخلي للمؤسسة.
7. إصدار التعليمات التنفيذية والتنظيمية والمالية والإدارية والفنية للمؤسسة بما يكفل تحقيق أغراضها.
8. الموافقة على التعاقد مع المؤسسات العلمية المتخصصة والمستشارين والخبراء وغيرهم من ذوي الاختصاص لتقديم الخدمات والدراسات المتعلقة بأهداف المؤسسة وغاياتها.

## 1.8 الهيكل التنظيمي



## 1.9 أعمال المؤسسة

الأعمال التنفيذية والإدارية الموكلة لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، يقوم بها (134) موظفاً من خلال الدوائر الفنية المتخصصة ، كما هو موضح بالشكل (1-2).

أولاً: الأعمال الفنية



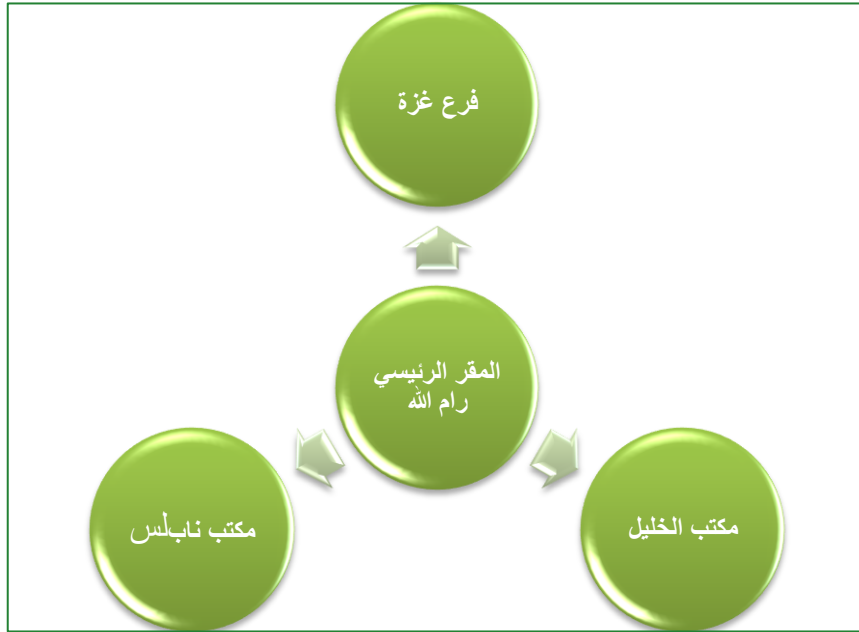
نموذج رقم (1)

ثانياً: الأعمال الإدارية والدعم



نموذج رقم (2)

## ثالثاً: المكاتب الفرعية



نموذج رقم (3)



## الفصل الثاني

## إنجازات مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية للعام

2014

- 2.1 ملخص عن التقرير
- 2.2 مقدمة
- 2.3 مجلس الإدارة
- 2.4 التوصيف
- 2.5 التعليمات الفنية الإلزامية
- 2.6 مجلس الجودة الفلسطيني
- 2.7 منح الشهادات /الجودة والتأهيل
- 2.8 خدمات الفحص والمطابقة
- 2.9 القياس الوطني
- 2.10 المشاريع والعلاقات الدولية
- 2.11 الدورات التدريبية



## 2.1 ملخص التقرير

يقدم هذا التقرير أهم الإنجازات التي قامت بها مؤسسة المواصفات والمقاييس للعام 2014، حيث اتخذت العديد من القرارات التي تهدف لتطوير العمل، حيث أن المؤسسة تلعب دوراً فعالاً وهاماً في النشاطات التي لها علاقة مباشرة في البنية التحتية للجودة، وسيعرض التقرير الإنجازات الفنية المتعلقة بالتوصيف وإصدار التعليمات الفنية الإلزامية، والمشاريع الدولية، ومنح الشهادات وإجراء فحوصات المطابقة، والقياس الوطني وكذلك الدورات التدريبية.

في مجال إعداد المواصفات الفلسطينية فإن مجالاتها تغطي مختلف القطاعات الصناعية، واستكمالاً لعمل المؤسسة فقد تم اعتماد وإعداد (198) مواصفة فلسطينية، وبذلك أصبح مجموع ما تم اعتماده حتى الآن (3511) مواصفة، كما تم تحديث (35) مواصفة فلسطينية، بالإضافة إلى ذلك يوجد حوالي (30) مشروع مواصفة فلسطينية في مراحل الدراسة والإعداد تمهيداً لاعتمادها كمواصفات فلسطينية.

وفي مجال التعليمات الفنية الإلزامية ويهدف حماية المستهلك وتوفير مرجعيات فنية للجهات الرقابية فقد تم اعتماد (6) تعليمات فنية إلزامية في مجال الزيوت المعدنية وأغذية الرضع والأدوات المعدة لملامسة الغذاء.

وقد بلغ عدد الشهادات الممنوحة في مجال الجودة والإشراف والحلال والمطابقة (6) شهادات، وبذلك أصبح مجموع الشركات والمصانع الحاصلة على علامة الجودة والإشراف الفلسطينية وعلامة الحلال (206) منشأة، كما تم منح (123) شهادة مطابقة للصادرات إلى كل من الأردن والسعودية والإمارات.

وفي مجال الخدمات الفنية تم إجراء (980) فحص فني لغايات منح الشهادات والمطابقة لمنتجات وطنية ومستوردة، ومتابعة (453) فحص لغايات الاستيراد وتنفيذ (345) فحص تشغيلي للمصاعد والأنظمة التشغيلية الأخرى، والمصادقة على (240) بطاقة بيان، كما تم المشاركة في (130) لجنة فنية للقطاعات الحكومية، وتقديم (174) استشارة فنية لجهات مختلفة

وفي مجال المعايرة فقد تم معايرة (366) جهاز في مجال المعايرة الصناعية للمصانع والمختبرات، و(2831) جهاز تم التحقق منها في الأسواق حسب المجالات المطبقة مثل: (موازين ذهب، مضخات وقود، الموازين التجارية).

كما واصلت المؤسسة التعاون مع المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية وشاركت في بعض اجتماعاتها، كما شاركت المؤسسة في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية وورش العمل.

حيث شاركت المؤسسة بـ (11) دورة تدريبية خارجية تم فيها تدريب (17) موظفاً من طاقم المؤسسة و (21) موظف من خارج المؤسسة، وشاركت بـ (8) دورة تدريبية داخلية تم فيها تدريب (16) موظفاً من طاقم المؤسسة، وتنظيم (20) ورشة عمل تدريبية تم تدريب ما يقارب (528) مشاركاً من داخل وخارج المؤسسة.

وتم توقيع عدد من الاتفاقيات خلال هذا العام ومن هذه الاتفاقيات ( اتفاقية مع هيئة الاعتماد التونسية واتفاقية مع معهد المواصفات السويدي واتفاقية مع جامعة بوليتكنك فلسطين).

أما في مجال مشروع الاتحاد الأوروبي لتطوير البنية التحتية للجودة فقد تم البدء بأتمتة نشاطات وأعمال المؤسسة والتجهيز لإنشاء مختبرات المعايرة والفحص الخاصة بالمؤسسة وكذلك مراجعة إجراءات العمل في المؤسسة وتحديثها بهدف مواكبتها مع المتطلبات الدولية.

هذا وقد بلغت موازنة المؤسسة لعام 2014 (8490) مليون شيكل وتشمل (5600) مليون شيكل رواتب موظفين، وتشمل نفقات تحويلية خاصة بالرواتب بقيمة (650) ألف شيكل وبدل تنقل بقيمة (800) ألف شيكل، ونفقات رأسمالية (180) ألف شيكل، ونفقات تشغيلية بقيمة (1260) مليون شيكل.

في حين بلغت النفقات التشغيلية الفعلية من خلال نظام بيسان الحكومي (1245) ألف شيكل، وقيمة النفقات الرأسمالية (168) ألف شيكل وقيمة المدفوعات من حساب الأمانات لمصاريف الفحص (103) ألف شيكل. وبلغت قيمة الإيرادات المالية للمؤسسة (852) ألف شيكل خلال العام 2014.

كما تم تعيين (4) موظفين من الإداريين والفنيين، و(3) موظفين بعقد، (3) موظفين مياومة، وقد شارك أكثر من (33) موظفاً من المؤسسة في عدد من الدورات التدريبية داخل وخارج فلسطين.



منتجات حاصلة على شهادة الجودة الفلسطينية

## 2.2 مقدمة

يُعدّ تقرير الإنجاز السنوي لمؤسسة المواصفات والمقاييس بتكليف من رئيس المؤسسة وزير الاقتصاد الوطني، بمثابة المرآة التي تعكس من خلالها كافة الإنجازات التي تحقّقها المؤسسة ممثلة بالدوائر المختلفة فيها، حيث تسعى فرق العمل جاهدة إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها كي تنهض بطاقتها المادية والبشرية، وتُجسّد الجزء النظري الذي يتصل بها من خطط المؤسسة الإستراتيجية والتشغيلية واقعاً ملموساً تبيّن فيه الأنشطة والفعاليات والإجراءات التي يعكف الجميع على إنجازها طيلة عام من العمل الدؤوب، الذي تتوزع فيه المهام على العاملين بما يتلائم مع طبيعة عملهم وموقعهم وإمكاناتهم.

وقد تم جمع البيانات والمعلومات في هذا التقرير من خلال التقارير الرّبعيّة التي تعدّها المؤسسة عن إنجازات المؤسسة بصفة دورية كل ثلاثة أشهر حسب القانون الأساسي المعدل لدولة فلسطين فيما يخص تقارير الإنجازات، إضافة إلى محاضر اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة، وكذلك بطلب بعض المعلومات بشكل مباشر من الدوائر المختلفة في المؤسسة كما تم الرجوع لموقع المؤسسة الإلكتروني في بعض المعلومات.



## أهم إنجازات عام 2014 للمؤسسة

## 2.3 مجلس الإدارة



## جانب من اجتماع مجلس الإدارة

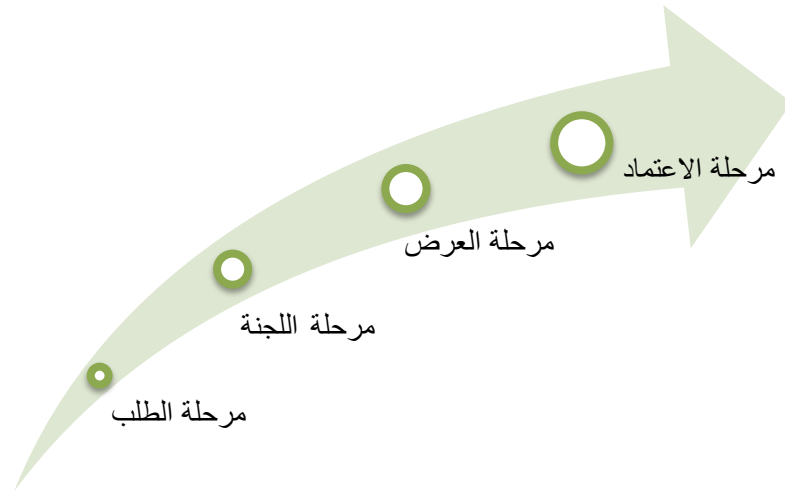
تم خلال العام 2014 عقد (6) اجتماعات لمجلس الإدارة، وقد أصدر مجلس إدارة المؤسسة خلالها العديد من القرارات والتوصيات التي تهدف إلى تطوير العمل بالمؤسسة والتي سيتم الحديث عنها بالتفصيل في البنود اللاحقة، فيما يلي أهم القرارات التي اتخذها المجلس خلال 2014:

1. اعتماد (50) مشروع كمواصفات فلسطينية.
2. تبني (103) مواصفة عالمية.
3. تبني الإطار الاستراتيجي للمؤسسة.
4. إقرار مكافآت لأعضاء اللجان الفنية.
5. اعتماد فريق تذوق زيت الزيتون.
6. إقرار نظام الاعتماد.
7. نقل دائرة اعتماد المختبرات بطاقتها إلى وزارة الاقتصاد الوطني.
8. الموافقة على الاستفادة من المشروع المدعوم من (SIDA) والمنفذ من قبل منظمة (ISO) حول تطوير قدرات أجهزة المواصفات والمقاييس.
9. إقرار التعليمات المترولوجية الخاصة بأنظمة القياس للمحروقات السائلة.
10. إقرار رسوم معايرة عدادات صهاريج الوقود.

## 2.4 التوصيف

تقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بإعداد المواصفات، ويتم إعداد تلك المواصفات وفق تعليمات تسمى تعليمات إعداد المواصفات الفلسطينية، حيث يتم تشكيل لجان التوصيف لتتكون من (7-10) عضواً ممثلين عن القطاع العام والخاص والأكاديمي، والهيئات ذات الاختصاص والخبرة، ويعين من دائرة التوصيف مقررًا لكل لجنة حسب التخصص، ويكون هنالك اجتماعات دورية لدراسة مشاريع المواصفات إلى أن تصدر اللجنة مسودة نهائية للمواصفة الفلسطينية يتم التوافق عليها من قبل جميع الأعضاء، ومن ثم يتم رفعها لمجلس إدارة المؤسسة لاعتمادها كمواصفة فلسطينية.

وتمر المواصفة الفلسطينية بـ 4 مراحل لتعتمد وهي:

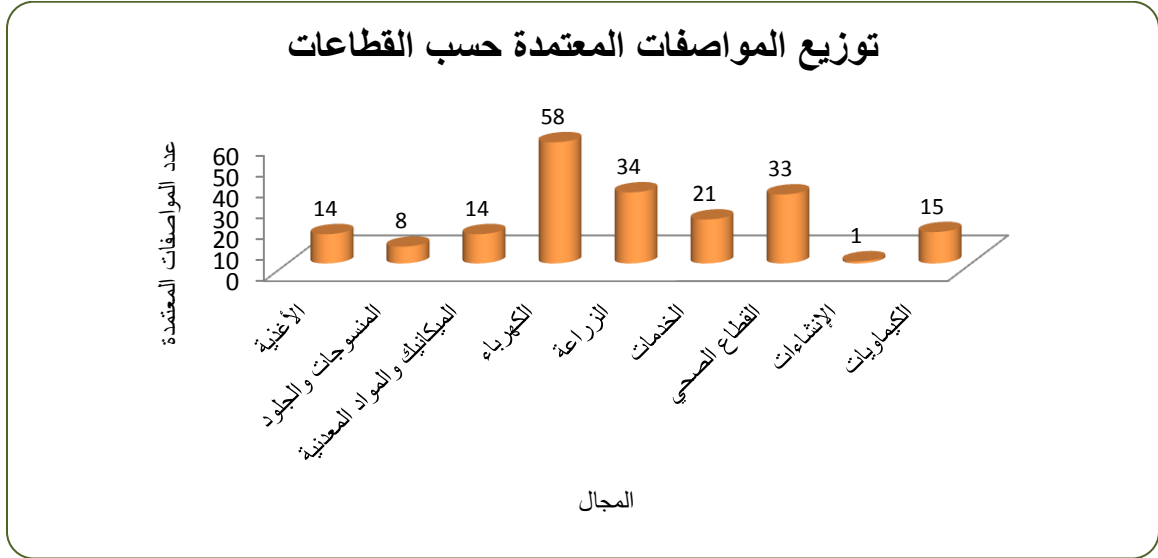


هذا وخلال عام 2014 تم اعتماد (198) مواصفة فلسطينية جديدة ومن ضمن هذه المواصفات (45) مواصفة تم استبدالها بدلاً عن القديمة وذلك من خلال عقد اجتماعات للجان التوصيف والتي بلغ عدد اجتماعاتها (260) اجتماع، وتم إعادة هيكلة لجان التوصيف البالغ عددها (34) لجنة توصيف فنية بمختلف القطاعات، ليصبح عدد المواصفات الفلسطينية المعتمدة حتى نهاية عام 2014 هو (3511) مواصفة.

وتم التسجيل في أربع لجان توصيف دولية في مجال المواصفات الخاصة بالأمن الاجتماعي، والمنتجات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك في مجال التغذية ومواد التغليف، وستشارك المؤسسة في أول لجنة توصيف دولية في اليابان وسيتم عرض موضوعين الأول نظم الإدارة لاستمرارية الأعمال والثاني إدارة الطوارئ.

وقامت المؤسسة بمراجعة إجراءات العمل حتى تستطيع التوقيع على كود الممارسات الجيدة وفق اتفاقية إزالة العوائق أمام التجارة (TBT) تمهيداً لتحقيق متطلبات انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية.

علماً أن المواصفات المعتمدة خلال عام 2014، والتي بلغ عددها (198) مواصفة موزعة على النحو التالي:



خلال التدريب على المشاركة في لجان التوصيف العالمية وآلية المشاركة فيها



خلال التدريب على المتطلبات الدولية لإعداد المواصفة واعتمادها

## أما لجان التوصيف البالغ عددها (34) لجنة ومجموع أعضائها (271) عضواً فهي كالتالي:

1. لجنة المواد المعدنية ومنتجاتها
2. لجنة المعدات الطبية
3. لجنة المركبات وملحقاتها
4. لجنة المستحضرات الصيدلانية لمواد الحمل
5. لجنة الوحدات الإنشائية ذات الأساس الإسمنتي
6. لجنة الطب المخبري والتعقيم
7. لجنة العزل الحراري
8. لجنة التوصيف الخاصة بنقل الكهرباء وتوزيعها
9. لجنة الحجر والرخام
10. لجنة التوصيف الخاصة بالأجهزة الكهربائية
11. لجنة التوصيف الخاصة بالمنتجات البترولية
12. لجنة التوصيف الخاصة بالمفاتيح والقابسات والمماسات
13. لجنة التوصيف الخاصة بالبيئة
14. لجنة نظم المعلومات
15. لجنة التوصيف الخاصة بالمواد الفعالة سطحياً
16. لجنة الخضار والفواكه الطازجة
17. لجنة التوصيف الخاصة بالورق والكرتون
18. لجنة الأسمدة والمبيدات الزراعية
19. لجنة الأنابيب والوصلات المعدنية
20. لجنة التبغ ومنتجات التبغ
21. لجنة الأنابيب والوصلات البلاستيكية
22. لجنة الأعلاف الزراعية
23. لجنة التوصيف الخاصة بأوعية الضغط
24. لجنة المصاعد
25. لجنة المنتجات الغذائية
26. لجنة نظم الإدارة
27. لجنة الأحكام العامة للغذاء
28. لجنة السياحة
29. لجنة مستحضرات التجميل
30. لجنة نظم المعلومات الخاصة بالخدمات
31. لجنة المنسوجات والجلود
32. لجنة فرعية خاصة بمراكز تقديم الخدمة
33. لجنة تمديد مدة الصلاحية
34. لجنة فرعية خاصة بالألعاب



## بيان بقطاعات المواصفات الفلسطينية المعتمدة والبالغ عددها (3511) مواصفة:

العدد	القطاع
67 مواصفة	1. قطاع الأحذية
38 مواصفة	2. قطاع الجلود
53 مواصفة	3. قطاع الملابس
347 مواصفة	4. قطاع الكهرياء
304 مواصفة	5. قطاع الصناعات الإنشائية
31 مواصفة	6. قطاع نظم الإدارة
40 مواصفة	7. قطاع مشتقات البترول
154 مواصفة	8. مستحضرات التجميل
471 مواصفة	9. قطاع الأغذية
196 مواصفة	10. قطاع المطاط
82 مواصفة	11. قطاع الورق والكرتون
39 مواصفة	12. قطاع جودة الماء
31 مواصفة	13. قطاع البيئة
133 مواصفة	14. الخضار والفاكهة
136 مواصفة	15. قطاع الدهانات
94 مواصفة	16. القطاع الصناعي
594 مواصفة	17. القطاع الهندسي
70 مواصفة	18. المواد ذات النشاط السطحي
285 مواصفة	19. قطاع المنسوجات
16 مواصفة	20. قطاع المواد اللاصقة
24 مواصفة	21. قطاع الزيوت العطرية
40 مواصفة	22. قطاع السجاد والموكيت
41 مواصفة	23. قطاع التغليف
58 مواصفة	24. قطاع التبغ
20 مواصفة	25. قطاع الأعلاف
80 مواصفة	26. قطاع الأسمدة
29 مواصفة	27. قطاع الصحة
38 مواصفة	28. قطاع تكنولوجيا المعلومات



### 2.5 التعليمات الفنية الإلزامية

إيماناً من أن الدولة الفلسطينية هي المسؤولة عن حماية مواطنيها من الممارسات التجارية غير المشروعة من حيث الصحة والسلامة العامة، فقد أعطى قانون المواصفات والمقاييس الصلاحية للمؤسسة بإصدار تعليمات فنية إلزامية للمنتجات والخدمات المرتبطة بها، فتم تشكيل لجنة خاصة لصياغة التعليمات الفنية الإلزامية وهذه اللجنة بدأت بمباشرة اجتماعاتها منذ عام 2004.

وقد أصدرت حتى الآن (48) تعليم فني إلزامي في مختلف القطاعات، وكان لقطاع الأغذية النصيب الأكبر من هذه التعليمات، والتعليمات الفنية تضع أحكام وشروط يلتزم بتطبيقها المنتجين والمستوردين، ويتولى الرقابة عليها جهات مختصة يحددها القانون لتطبيق هذه التعليمات، فلا يجوز إدخال أو تسويق أي سلعة مخالفة للتعليمات الفنية الإلزامية، ومن يقوم بذلك يتعرض الى لائحة عقوبات واردة بالقانون، كما تقدم الدائرة خدمة الاستشارة والتفسير للجهة المختصة عند الحاجة.

وفي عام 2014 تم اعتماد (6) تعليمات فنية إلزامية بهدف حماية المستهلك وتوفير المرجعيات للجهات الرقابية وفق الأولويات التي يتم تحديدها من قبل الجهات المعنية وهذه التعليمات هي:

1. الزيت الأساس والزيوت المعدنية.
2. أغذية الرضع وصغار الأطفال.
3. المكملات الغذائية.
4. المواد والأدوات المصنوعة من رقائق السليولوز المعدل والمعدة لملامسة المواد الغذائية.
5. انبعاث أمينات النيتروز ومواد الإبدال النيتروجيني من حلقات ولهايات المطاط الصناعي أو الطبيعي.
6. الممارسة التصنيعية الجيدة للمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء.

كما جرى العمل على إعداد التعليمات الفنية التالية والتي لم تقر سنة 2014 وتم إحالتها لعام 2015 وهي:

1. مواد التنظيف.
2. الحمأة المعالجة للاستخدام الزراعي.
3. بيان مواد التجميل.
4. معدات الضغط.
5. الأدوات الخزفية المعدة لملامسة الغذاء.

6. الآلات.
7. قواعد السلامة العامة بالمنتجات.
8. الشروط الصحية للغذاء ذو الأصل الحيواني.
9. المواد والأدوات الفعالة والذكية المعدة لملامسة الغذاء.
10. قواعد استخدام بعض المشتقات الصمغية المعدة لملامسة الغذاء.
11. المواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.
12. التصريحات التغذوية والصحية.



خلال جولة تفتيشية للجنة التعليمات الفنية الإلزامية حول أجهزة الضغط



دورة تدريبية حول التعليمات الفنية الإلزامية

## 2.6 منح الشهادات

تقوم المؤسسة بمنح شهادات الجودة والمطابقة التي تصدرها وفقاً لنظام علامة الجودة الفلسطينية رقم (1) لسنة 2004 والملاحق الخمسة الخاصة به.

وكما هو معروف دولياً أن جودة المنتجات الموجهة للمستهلك تعتمد في المتطلبات الأساسية لها على المواصفات القياسية الوطنية أو الدولية لتلك المنتجات. وهذا ما يساهم في تحقيق رغبات ومتطلبات المستهلك ورضاه، والذي يمثل الهدف الأسمى لنظم الجودة. وفي إطار هذا النظام المتكامل يمكن للقطاعات الصناعية والاقتصادية الارتقاء بمستوى أدائها و جودة منتجاتها.



فوائد يمكن تحقيقها من خلال الحصول على شهادة الجودة:

- 1 دليل أن المنتجات تحقق متطلبات الجودة في المواصفات الفلسطينية
- 2 تنظيم الانتاج وفق متطلبات نظام إدارة الجودة المعتمد
- 3 تعطي الأفضلية للمشاركة في العطاءات والمشتريات الرسمية
- 4 فتح أسواق جديدة وتسهيل تسويق المنتجات خارج الوطن
- 5 كسب ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتجات الحاصلة على الشهادة



خلال تسليم شهادة الجودة الفلسطينية

تمثلت انجازات المؤسسة للعام 2014 في مجال منح الشهادات بما يلي:

1. قامت المؤسسة بمنح (3) شهادات جودة و(3) شهادات إشراف للمنتجات الفلسطينية المختلفة بهدف رفع قدرتها التنافسية وزيادة حصتها في السوق الفلسطيني ليصبح عدد المنشآت الحاصلة على علامات المؤسسة (جودة، إشراف، حلال) حتى نهاية عام 2014 هو (206) منشأة.
2. تجديد (71) شهادة جودة (PS) و (42) شهادة إشراف (PSM).
3. مراجعة جميع برامج الفحص واعتمادها للعام 2015.
4. استقبال (28) طلب شهادة جودة وإشراف حيث يتم مراجعتها ومتابعتها وفق النظام المتبع لعلامة الجودة الفلسطينية.
5. تنفيذ (85) زيارة تدقيق على نظم إدارة الجودة للمصانع والشركات الحاصلة على علامة الجودة الفلسطينية والحلال وفق متطلبات المواصفة (م.ف.15).
6. عقد (91) لجنة مالية لتقييم واعتماد أسعار الفحوصات، وتنفيذ (103) مطالبة مالية للشركات الحاصلة على شهادات المؤسسة.



## 2.7 مجلس الجودة الفلسطيني

مجلس الجودة ولجنة الإشراف الفلسطيني هي سلطة الترخيص التي لها كامل الصلاحيات والمسؤوليات التي تتعلق بمنح وتجديد وتجميد كافة الشهادات التي تصدرها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية من خلال دائرة الجودة والتأهيل، حيث تصدر المؤسسة الشهادات التالية:

1. شهادة الجودة الفلسطينية
2. شهادة الإشراف الفلسطينية
3. شهادة الحلال
4. شهادة ميثاق زيت الزيتون

## يتولى مجلس الجودة الصلاحيات والمهام التالية:

1. منح علامة الجودة.
2. تجميد أو سحب أو إلغاء علامة الجودة.
3. اعتماد قرار اللجنة الفنية بتجديد علامة الجودة.
4. اعتماد قائمة الخبراء والمدققين من خارج المؤسسة عند الحاجة.
5. اعتماد برنامج الجودة.
6. المصادقة على تشكيل اللجان الفنية لمنح علامة الجودة.
7. مراجعة توصيات اللجنة الفنية بالإجراء التصحيحي في حال إساءة استخدام العلامة والمصادقة عليها.

تم خلال العام 2014 عقد (8) اجتماعات لمجلس الجودة والحلال الفلسطيني وقد تم منح (3) شهادات جودة، و(3) شهادات إشراف، وكذلك مناقشة وتجديد (71) شهادة جودة، و(42) شهادة إشراف.

وكما هو معروف دولياً أن جودة المنتجات الموجهة للمستهلك تعتمد في المتطلبات الأساسية لها على المواصفات القياسية الوطنية أو الدولية لتلك المنتجات. وهذا يساهم في تحقيق رغبات ومتطلبات المستهلك ورضاه، والذي يمثل الهدف الأسمى لنظم الجودة. وفي إطار هذا النظام المتكامل يمكن للقطاعات الصناعية والاقتصادية الارتقاء بمستوى أدائها و جودة منتجاتها.

## 2.8 الفريق الوطني للتذوق

تتبع أهمية ميثاق الجودة الفلسطينية من كونه دليلاً على تحقيق منتج زيت الزيتون لمبادئ الممارسات الزراعية الجيدة ومبادئ الصحة والسلامة كونها أنتجت وفق معايير متطلبات الإنتاج الجيد، حيث أن زيت الزيتون منتج غذائي ذات أهمية محلية وعالمية وأصبح الحصول على الأجود والأكثر تميزاً مطلباً للأسواق العالمية، وإن معظم الدول المنتجة لزيت الزيتون بدأت التركيز على نوعية الإنتاج بشكل لا يقل أهمية عن كمية الإنتاج.

## أهم الإنجازات:

- عقد جلسات تذوق ذاتية لتذوق زيت الزيتون بواقع جلستين في الشهر للفريق الوطني والفريق المساند.
- عقد دورات تدريبية مع خبير دولي معتمد حسب متطلبات مجلس الزيتون الدولي حيث تم عقد (3) دورات تدريبية.
- المشاركة في العديد من ورش العمل لتعميم ثقافة التذوق حيث تم عمل (5) ورش تدريبية.
- تدريب جمعيات لإنتاج زيت الزيتون على الفحوصات الحسية للزيت.
- عقد المسابقة السنوية لزيت الزيتون لتصنيف الزيوت الفلسطينية والحكم على أفضل زيت.



خلال تسليم جوائز زيت الزيتون لعام 2013-2014



خلال جلسات التذوق للفريق الوطني

## 2.9 خدمات الفحص والمطابقة

تقوم المؤسسة بتقديم خدمات الفحص والتفتيش والمطابقة لمجتمع الأعمال الفلسطيني في مجال الصناعات الإنشائية والغذائية والكيميائية والكهربائية والميكانيكية، والعمل على توفير خدمات الفحص والتفتيش في المجالات التي لا يمكن للقطاع الخاص الاستثمار بها، وذلك لضمان صحة وسلامة المستهلك والحفاظ على بيئته. حيث تقوم الدائرة بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة لتقديم الخدمات المنوطة بها ومن هذه الجهات وزارة الاقتصاد الوطني (التجارة الخارجية، حماية المستهلك)، مديرية الدفاع المدني، وزارة المالية (للازم العامة، الجمارك، هيئة البترول، الضابطة الجمركية)، ويتم التعاون اليومي مع المختبرات المحلية والمختبرات الخارجية، وذلك بهدف المساهمة في حماية المستهلك وتطوير جودة المنتج الوطني وتنظيم السوق.

قامت المؤسسة بإصدار (123) شهادة مطابقة للتصدير للشركات والمصانع المحلية لمنتجاتها الحاصلة على علامات الجودة الفلسطينية.

## أولاً: في مجال الفحوصات الدورية للمصانع الحاصلة على علامات الجودة والإشراف

تقوم المؤسسة بإجراء الفحوصات الفنية لمختلف المنتجات الحاصلة على علامة الجودة الفلسطينية وعلامة الإشراف الفلسطينية وفق برامج الفحص المعدة مسبقاً لقطاعات الصناعات الإنشائية والميكانيكية والغذائية والكيميائية لفحص مدى مطابقتها للمواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية ذات العلاقة، وتقوم بأخذ العينات اللازمة لإجراء الفحوصات وإعداد طلبات الفحص ومراسلة المختبرات المعنية (مختبرات محلية وخارجية) والتنسيق مع دائرة الجوده والتأهيل وإصدار تقارير الفحص لعرضها على اللجان الفنية المختصة وفق إجراءات العمل المعتمدة.

تم إجراء (480) فحص من الفحوصات الخاصة بالمصانع الحاصلة على علامات المؤسسة.

## ثانياً: في مجال إصدار شهادات المطابقة للمنتجات المحلية والمستوردة

تقوم المؤسسة بكافة أقسامها بإصدار شهادات المطابقة للمنتجات المحلية والمستوردة سواء لعينة أو وجبة لمنتج ما، وذلك بناءً على طلب الزبون وفق إجراءات العمل المعتمدة، حيث يتضمن أخذ أو استلام العينات وإجراء الفحوصات اللازمة عليها وفق متطلبات المواصفات ذات العلاقة، ويمكن الاستناد إلى شهادات فحص من طرف ثالث لإصدار شهادات المطابقة، وتقوم بإصدار شهادات المطابقة للسلع واللوازم الموردة لدولة فلسطين سواء عن طريق اللوازم العامة أو سلطة المياه أو وزارة الاقتصاد الوطني وغيرها من المؤسسات حيث تم إصدار العديد من الشهادات في قطاعات المواد الغذائية والكيميائية والميكانيكية والكهربائية.

يتم إجراء فحوصات مطابقه دورية بمعدل (3) فحوصات في الأسبوع للاسمنت المورد سواء من إسرائيل أو من الخارج وذلك للتأكد من مطابقته للمواصفة الخاصة بالاسمنت.

أما فيما يخص التعامل في ملف الاستيراد فإنه وكما معروف حالياً أن ما يحكم علاقه الاقتصادية هو اتفاقية باريس، حيث تقوم بالتعاون والتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني ومعهد المواصفات الاسرائيلي في القضايا المتعلقة باستيراد السلع المختلفة، ويتم إصدار الموافقة المسبقة من قبل المؤسسة على استيراد المنتجات المذكورة في القوائم السلعية المستوردة من الأردن ومصر كالاسمنت والأجهزة الكهربائية، وإصدار كتب تحرير للشحنات المحجوزة لدى الجانب الاسرائيلي بعد التأكد من إمكانية إجراء التعديلات الفنية المطلوبة وفق تقارير فحص معهد المواصفات الاسرائيلي، ويقوم الكادر المختص بمتابعة هذه الشحنات والتأكد من إجراء التعديلات المطلوبة والكشف الميداني وإصدار التقرير الفني ومن ثم كتب تحرير الكفالات البنكية المحتجزة .

تصدر المؤسسة كتب الاعفاء من الفحص لبعض السلع المستوردة كالأجهزة الطبية بعد تزويدنا بشهادات وتقارير فحص من طرف ثالث تبين مدى مطابقتها للمواصفات المعتمدة .

تم إصدار (449) شهادة مطابقة لمنتجات محلية ومستوردة، وإصدار (453) شهادة عدم ممانعة للمستورادات.

### ثالثاً: في مجال فحوصات الأنظمة التشغيلية (مصاعد، غاز مركزي، ألعاب، محطات الوقود والغاز)

تقوم المؤسسة بإجراء التفتيش على الأنظمة التشغيلية وفق التعليمات الفنية والمواصفات الفلسطينية المعتمدة حيث يتم التنسيق مع مديرية الدفاع المدني لإجراء الفحص الخاص بالمصاعد المركبة في فلسطين وتتم آلية الفحص وفق قرار مجلس الوزراء الفلسطيني الخاص بذلك، والتنسيق أيضاً مع هيئة البترول فيما يخص الغاز المركزي ومحطات الوقود، وإعداد برنامج أسبوعي مسبق لفحص المصاعد وتوزيع الكادر الفني المختص على كافة محافظات الوطن، وإجراء حوالي (12) فحص أسبوعي للمصاعد. ومن الجدير بالذكر أن المؤسسة تقوم بمتابعة الشكاوي الواردة إليها في ما يخص الانظمة التشغيلية.



تم إجراء (345) فحص نظام تشغيلي من الأنظمة التشغيلية المذكورة أعلاه .



### رابعاً: في مجال المصادقة على بطاقات البيان للسلع

تقوم المؤسسة باستلام طلبات الحصول على بطاقات البيان لمختلف السلع سواء محليه أو مستورده، ويتم دراسة جميع بطاقات البيان من خلال لجنة فنية بواقع جلستين في الأسبوع وهذه اللجنة مكونة من أربع أشخاص حيث تقوم اللجنة بالرجوع للمواصفة الخاصة بالمنتج للمصادقة على البطاقة وفي حال عدم وجود مواصفة ذات علاقة يتم الرجوع للمواصفة العامة سواء كان المنتج غذائياً أو كيميائياً أو مستحضر تجميل أو كهربائياً، حيث تم تشكيل لجننتين فرعيتين للجنة الأصلية (لجنة للكهربائيات ولجنة لمستحضرات التجميل) مهامها تتلخص بدراسة والمصادقة على بطاقة البيان كما أنه يتم استقبال الزبائن للمراجعة خلال جميع أيام العمل.



تم المصادقة على (240) بطاقة بيان لسلع مختلفة منها (سلع غذائية، سلع كيميائية...) من قبل اللجنة المشكلة من المؤسسة. ودراسة أكثر من (400) بطاقة خلال العام ولكن دون الحصول على مصادقه.

### خامساً: المشاركة في العطاءات المركزية

قامت المؤسسة ممثلة بجميع أقسامها في كافة التخصصات بالمشاركة في جميع العطاءات المركزية في وزارة المالية (للاوزام العامة) ومؤسسات السلطه المختلفة، حيث يتم خلالها الدراسة الفنية والمالية للعطاء وطلب شهادات فحص ومطابقة لمعظم المنتجات التي يتم توريدها للسلطة إن وجد لها مواصفة فلسطينية أو وفق متطلبات المواصفات الفنية للعطاء، وأحياناً يقوم الكادر المختص بعمل زيارات ميدانية للمورد خاصة في عطاءات الأثاث، كما يتم مشاركته في بعض لجان الاستلام للوزام لمختلف القطاعات ومختلف الوزارات خاصة عطاءات المولدات الكهربائية للتأكد من مطابقتها للمواصفات المحددة وفقاً لقرارات الاحالة.

كان مجموع العطاءات التي تم المشاركة فيها خلال العام 2014 (130) عطاء.

### سادساً: المشاركة في اللجان الخارجية

شاركت المؤسسة في مجموعة من اللجان الخارجية:

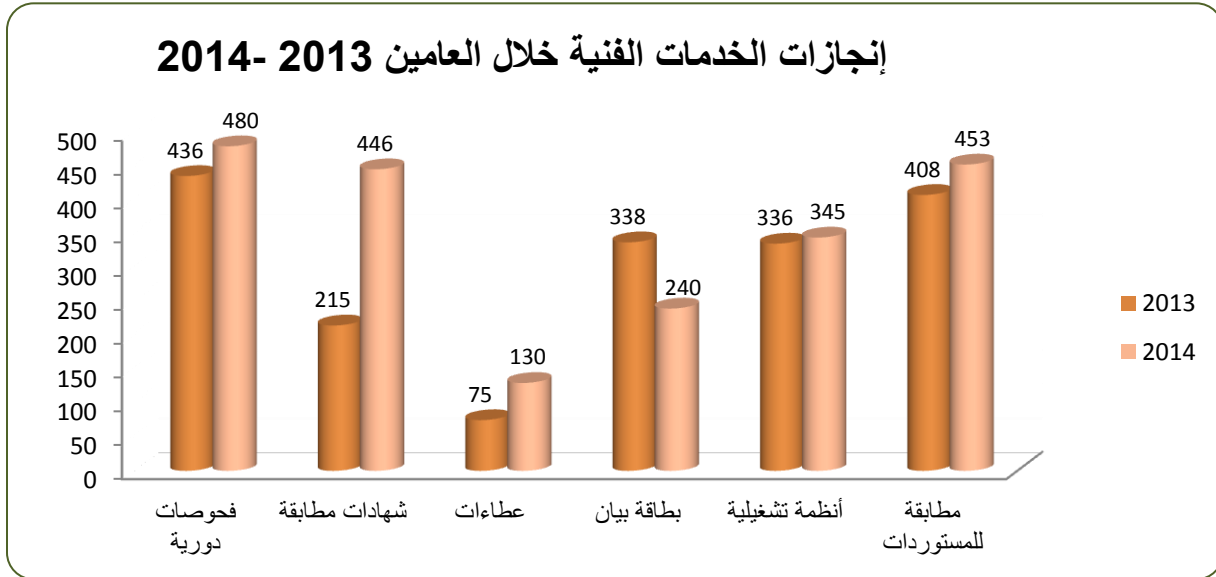
1. لجنة تنظيم السوق الداخلي التي تقوم بالمشاركة بشكل دوري بواقع جلسة كل أسبوعين حيث يتم خلالها الاجتماع مع الوزارات الأعضاء في هذه اللجنة وتدارس معظم القضايا الاقتصادية واتخاذ القرار المناسب فيها، كما أنه يتم عرض قضايا من قبل المؤسسة قد نواجهها من خلال عملنا مثل طلب وضع ملصق باللغة العربية على منتج معين.

2. لجنة تذوق زيت الزيتون والفريق الوطني للتذوق.
3. المشاركة باللجنة الفنية الخاصة بدراسة الوثائق القياسية للبطاقات الحكومية لمدة (3) أشهر بهدف إيجاد وثائق قياسية فلسطينية للبطاقات.

### سابعاً: المختبرات ومشروع الاتحاد الأوروبي

تم تجهيز قوائم بالأجهزة المطلوبة واللائحة لإنشاء مختبرات الفحص التابعة لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية والخاصة في مجال الفحوصات الكهربائية والميكانيكية والكيميائية وذلك من خلال المشروع الأوروبي، حيث تم زيارة مختبرات الجمعية العلمية الملكية في الأردن للاستفادة من خبراتهم في مجال تجهيز المختبرات (الكهربائية والميكانيكية والكيميائية). المشاركة في جميع الاجتماعات والجلسات الخاصة بتنفيذ مشروع الاتحاد الأوروبي الخاص بتحديث البنية التحتية للجودة في فلسطين.

مقارنة الإنجازات في مجال الفحص والمطابقة لعام 2013-2014 في مجالات العمل المختلفة التي تقوم بها المؤسسة



نلاحظ أن هنالك تطور في تقديم الخدمة بنسبة (16%) حيث احتلت خدمة منح شهادات المطابقة أعلى نسبة (110%)

### 2.10 الشكاوي

تابعت المؤسسة الشكاوي المختلفه الواردة إليها سواء عن طريق المواطنين ووزارة الاقتصاد الوطني والضابطة الجمركية والملفات الواردة من النيابة العامة.

## 2.11 القياس الوطني

تعتبر مؤسسة المواصفات المسؤول عن المترولوجيا (القياس) ونشاطاتها في المجتمع الفلسطيني، حيث تقوم المؤسسة بتقديم خدمات المعايرة والتحقق من أجهزة القياس المستخدمة في جميع مرافق الحياة الصناعية والتجارية والطبية للقطاعات المختلفة كما يلي:

1. **القطاعات الصناعية:** تقوم المؤسسة بتقديم خدمة معايرة أجهزة القياس المختلفة في المصانع والشركات ومختبرات الفحص الغذائية والكيميائية والإنشائية والدوائية، وذلك للتأكد من دقة نتائج القياسات لرفع مستوى جودة المنتجات ونتائج الفحوصات وتمكين هذه المرافق من الحصول على شهادات الجودة المحلية والدولية.

2. **القطاعات الاقتصادية والتجارية:** تقوم المؤسسة من خلال النظام الوطني للقياس وتعليمات المترولوجيا القانونية بمراقبة ومعايرة أجهزة القياس المستخدمة في جميع التعاملات التجارية لضمان شفافيته في المجالات التالية:



- الموازين المستخدمة في بيع وشراء الذهب.
- الموازين المستخدمة في المحال التجارية.
- الموازين المستخدمة في محطات تعبئة اسطوانات الغاز.

- مضخات توزيع الوقود.
- صهاريج نقل وتوزيع الوقود.
- وتم عمل جميع الاستعدادات الضرورية للبدء في عملية مراقبة الأوزان والحجوم والعد في المواد المعبأة مسبقاً حيث سيتم البدء في شهر أيار القادم.



معايرة صهاريج نقل وتوزيع الوقود بحضور محافظ محافظة الخليل

3. **القطاعات الصحية:** تقدم المؤسسة خدمة معايرة أجهزة القياس المستخدمة في المختبرات الصحية الخاصة والعامه منها لضمان نتائج فحوصات دقيقة وهذه الأجهزة هي:

- الموازين والأوزان
- أجهزة قياس الحرارة
- أجهزة قياس الحجم

4. **القطاع البيئي:** في هذا المجال لا تستطيع المؤسسة تقديم خدمة معايرة أجهزة القياس المستخدمة في مراقبة تلوث الهواء والمياه والضجيج بسبب عدم توفر الأجهزة المرجعية لها، حيث يجب العمل على تقديم هذه الخدمة في أقرب وقت ممكن.

من مهام وصلاحيات المؤسسة مراقبة أجهزة القياس المستخدمة في القطاعات المذكورة، عند تصنيعها أو استيرادها قبل دخولها مجال العمل، من حيث مطابقتها لجميع المتطلبات المترولوجية (القياسية) الواردة في تعليمات المترولوجيا الفلسطينية، ومن صلاحيات المديرية أيضا اقتناء وحفظ المعايير الوطنية المرجعية الضرورية والتأكد من معايرتها مقابل المعايير الدولية والإقليمية وحصولها على شهادات معايرة معتمدة.



ومن ناحية أخرى تقوم المؤسسة بمراقبة هذه الأجهزة عند الاستخدام في أماكن العمل المخصصة لها، من خلال التفتيش والمراقبة الدورية من قبل موظفيها للتأكد من استمرار عملها ضمن الدقة المسموح بها، والتأكد من عدم العبث بها بهدف الغش والخداع.

وهناك نوعان من التقييس:

**أولاً: التقييس الصناعي (Industrial Metrology)**

و يختص هذا الفرع بمعايرة أجهزة القياس المستخدمة في المجالات الصناعية المذكورة أعلاه.

**ثانياً: التقييس القانوني (Legal Metrology)**

و يختص هذا الفرع بالجوانب التنظيمية و التشريعية في التعاملات التجارية وتطبيقها من خلال معايرة أجهزة القياس القانونية في المجالات الصناعية المذكورة أعلاه.

انجازات المؤسسة في مجال المعايرة القانونية والصناعية لعام 2014 كالآتي:

**1. المعايرة الصناعية:** عدد الطلبات المنجزة في مجال المعايرة الصناعية للمصانع والمختبرات (366) جهاز.

**2. المعايرة القانونية:** عدد الأجهزة التي تم التحقق منها في الأسواق حسب المجالات المطبقة فهي (2831) في مجال موازين الذهب ومضخات الوقود، والموازين التجارية و(49) من صهاريج نقل وتوزيع الوقود.



**3. تطوير مختبرات ونظام المترولوجيا (القياس) في فلسطين بما ينسجم مع المتطلبات المحلية، الإقليمية والدولية، وذلك من خلال المشروع الألماني ومشروع الإتحاد الأوروبي لتطوير البنية التحتية للجودة في فلسطين، وتم تقييم احتياجات المترولوجيا في فلسطين ووضع خطة لتطوير وتوسيع مجالات المترولوجيا، والعمل على الاستفادة من الإمكانيات الموجودة في القطاع الخاص. من خلال هذه المشاريع تم الحصول على أجهزة قياس مرجعية ضرورية لتوسيع مجالات عمل المترولوجيا وتطويرها في عدة مجالات مثل:**

(الأوزان والموازن، والحرارة، الأطوال، الحجم، الضغط، القوة، وأجهزة قياس الكهرباء، مراقبة الأوزان والحجوم للمواد المعبأة مسبقاً، حيث سيتم استلام هذه الأجهزة في الفترة القريبة القادمة بعد توفر مساحات المختبرات الضرورية).

الحصول على عضوية المؤسسة في البرنامج العربي للمترولوجيا بهدف توحيد أنظمة المتترولوجيا في الدول العربية، لتسهيل عمليات التبادل التجاري والاعتراف المتبادل بنتائج الفحوصات.

## 2.12 العلاقات الدولية

- تسعى المؤسسة لتوثيق أواصر التعاون فيما بينها وبين مؤسسات المواصفات والمقاييس في الدول الأخرى، والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات الاختصاص بنشاطاتها وتأسيس مجالات أوسع للتعاون مع تلك الجهات، وكذلك الإشراف على تنظيم برامج التعاون وتنسيق اتصالات المؤسسة الإقليمية والدولية من خلال:
1. إعداد تقرير حول المواصفات التي تم اعتمادها أو استخدامها من قبل المؤسسة إلى معهد المواصفات والمواد (ASTM) الأمريكي حسب الاتفاقية الموقعة مع المعهد.
  2. التواصل مع المؤسسات الدولية والإقليمية للحصول على المواصفات والتشريعات الخاصة بها لتسهيل التصدير وتبني هذه المواصفات.
  3. صياغة مذكرة تفاهم مع روسيا.
  4. متابعة العضوية مع المؤسسات الدولية لضمان استمراريتها.
  5. إعداد تقرير انجازات عام 2014 والخطة السنوية لعام 2015 وإعداد تقارير الانجازات الربعية والسنوية للمؤسسة.
  6. الرد على (174) استفساراً حول المواصفات والتعليمات ونشاطات تقييم المطابقة.

أولاً: المنظمات العربية والإقليمية والدولية التي تشارك المؤسسة في عضويتها:

1. عضو في المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO).
2. عضو في المنظمة الدولية للتقييس (ISO).
3. عضو في الهيئة الكهروتقنية الأوروبية (CENELEC).
4. عضو في معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية (SMIIC).

## ثانياً: الإنجازات المتميزة:

1. المشاركة في اجتماعات اللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC).
2. المشاركة في اجتماعات اللجنة الروسية الفلسطينية المشتركة حيث تم من خلالها تقديم مقترح لتوقيع مذكرة تفاهم ما بين المؤسسة ومؤسسة المواصفات الروسية.
3. المشاركة في اجتماعات اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، تم خلالها التأكيد على اتفاقيات التعاون و الاعتراف المتبادل بين مؤسسة المواصفات الفلسطينية والاردنية، وكذلك تأكيد التزام هيئة الغذاء والدواء الاردنية بالاتفاقيات المتوقعة.
4. المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) المنعقد في تركيا في الفترة (2014/11/20-17)، والذي نوقش فيه التقرير السنوي لعمل المعهد وعمل اللجان الفنية وانجازات لجنة الاعتماد للجهات المانحة للشهادات ( الجودة ، الحلال ..... ) و التقرير المالي. على هامش اجتماعات الجمعية العمومية شاركت المؤسسة في مؤتمر الحلال والذي عقد برعاية الجامعة الماليزية (Lalit).
5. المشاركة في اجتماعات المنظمة العربية للتقييس حول الاجتماع السابع للجنة الاستشارية للمترولوجيا القانونية (ARAMEL) والبرنامج العربي للمترولوجيا العلمية والصناعية (ARAMET).
6. تمثيل المؤسسة في اجتماع اتفاقية (ACAA) الذي عقد في بروكسل.
7. المشاركة في اجتماعات الجهاز العربي للاعتماد (ARAC)، والذي تم عقده في الامارات (دبي) خلال الفترة (2014/5/22-20).
8. المشاركة في الاجتماع (43) للجنة الاستشارية العليا للتقييس لمناقشة اعتماد المواصفات العربية وإعداد البرنامج التنفيذي للإستراتيجية العربية للتقييس (2014-2015) بالإضافة إلى الجائزة العربية للجودة، وذلك خلال الفترة (2014/10/27-26).
9. المشاركة في اجتماع الهيئة العامة لمعهد المواصفات للدول الاسلامية ومؤتمر الحلال للدول الاعضاء المنعقد في الباكستان خلال الفترة (2014/6/4-3).
10. المشاركة في اجتماع وزارة التجارة ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية المنعقد في الأردن من أجل متابعة الاجراءات الأردنية على معبر الملك حسين الخاصة بتنفيذ نظام النافذة الموحدة والتزام المصدرين بتطبيق التعليمات الفنية الأردنية.



### ثالثاً: مشاريع اتفاقيات مذكرات تفاهم:

هناك مشاريع اتفاقيات يتم العمل على توقيعها ما بين المؤسسة وجهات دولية أخرى مشابهة مثل:

1. هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
2. الهيئة العامة للصناعة/ الكويت
3. معهد المواصفات الروسي

### رابعاً: الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الجهات الخارجية:

قامت المؤسسة بتوقيع عدد من الاتفاقيات خلال هذا العام ومن هذه الاتفاقيات ( اتفاقية مع هيئة الاعتماد التونسية واتفاقية مع معهد المواصفات السويدي واتفاقية مع جامعة بوليتكنك فلسطين).

وترتبط المؤسسة باتفاقيات تعاون مع المؤسسات النظرية في الدول التالية:

السنة	الجهة
1998	• الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج
1998	• معهد المواصفات الألماني (DIN)
2002	• الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس
2004	• مديرية المواصفات وإنعاش الجودة ووزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن/المغرب
2005	• المعهد الجزائري للتقييس
2005	• مؤسسة المواصفات الأردنية
2005	• الهيئة الأمريكية للمعادن والاختبار (ASTM)
2006	• معهد المواصفات الإسرائيلي (SII)
2006	• مجال الفحص وشهادات المنتجات مع معهد المواصفات الإسرائيلي (SII)
2006	• الجمعية الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين (ASME)
2008	• هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
2008	• المؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى (ANERA)
2009	• معهد المواصفات والمقاييس التركية
2010	• هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي
2014	• هيئة الاعتماد التونسية
2014	• معهد المواصفات السويدي
2014	• جامعة بوليتكنك



## 2.13 إنجازات في مجال التطوير والتحديث

## أولاً: المشروع الألماني

تم البدء بتنفيذ مشروع دعم المؤسسة والممول من الحكومة الألمانية وينفذه معهد المترولوجيا في ألمانيا (PTB) وذلك ابتداءً من شهر تموز من عام 2012 ويستمر حتى عام 2015 ويشمل المشروع:

1. تطوير السياسة الوطنية للجودة والتي ستنظم وتضع الرؤية لجميع عناصر وتركيبية البنية التحتية للجودة.
2. تطوير مختبرات ونظام المعايرة في المؤسسة، حيث تم تقييم وضع المترولوجيا في المؤسسة ووضع خطة لتطوير وتوسيع مجالات المترولوجيا.
3. تطوير نظام اعتماد المختبرات الطبية وتأهيل (3) مختبرات طبية تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية.

## إنجازات المشروع :

1. اعتماد السياسة الوطنية للجودة.
2. إعداد العديد من آليات العمل في مجال معايرة الأجهزة والمعدات.
3. تدريب ما يقارب (20) موظفاً من المؤسسة في مختبرات معايرة عربية للتعرف على طرق وآليات المعايرة.
4. تدريب طاقم المعايرة على آليات معايرة الحجم ومراقبة أوزان وحجوم المواد المعدة مسبقاً.
5. تقييم بعض من مختبرات وزارة الصحة الفلسطينية حسب المواصفات الدولية وتحديد المطلوب تنفيذه حتى تصبح معتمدة.
6. تنفيذ عدة دورات تدريبية لتأهيل عدد من المدققين في مجال تقييم المختبرات الطبية، من موظفي المؤسسة ووزارة الصحة والقطاع الخاص من قبل خبراء من معهد المترولوجيا في ألمانيا (PTB).



خلال حفل تسليم السياسة الوطنية للجودة

## ثانياً: المشروع الأوروبي

يهدف المشروع الأوروبي لتحديث البنية التحتية للجودة في فلسطين من خلال حماية صحة وسلامة المواطنين الفلسطينيين وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير وتوفير المساعدة التقنية من أجل تحسين البنية التحتية للجودة بما يتماشى مع الممارسات والمعايير الدولية المقبولة، ومن أجل مواءمة المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية للمتطلبات الدولية .

### إنجازات المشروع فيما يتعلق بتقديم المعلومات والدعم الفني:

1. تطوير الأنظمة والإجراءات في المؤسسة وشراء معدات فحص.
2. تنفيذ عدد من الدورات التدريبية وورش العمل لموظفي المؤسسة والوزارات ذات العلاقة ولموظفي القطاع الخاص حول الأنظمة الأوروبية في مجال البنية التحتية للجودة.
3. تحديد احتياجات المؤسسة من الأنظمة الإلكترونية ومعدات الفحص.
4. ترسية العطاء الخاصة بالأنظمة الإلكترونية ومعدات الفحص للبدء في توريدها وتركيبها في المؤسسة.
5. في مجالات البنية التحتية في فلسطين، حيث تمت الإحالة لمشروع حوسبة مؤسسة المواصفات والمقاييس من خلال مشروع تطوير البنية التحتية للجودة وانطلق العمل لتطوير الأنظمة التالية: (نظام التوصيف الإلكتروني، نظام منح الشهادات، نظام الفحص والتفتيش، نظام الموقع الإلكتروني، نظام الأرشفة الإلكتروني، نظام شؤون الموظفين).



خلال ورشات العمل حول الأنظمة الأوروبية في مجال البنية التحتية للجودة

## 2.14 الدورات التدريبية

أولاً: الدورات الخارجية التي شاركت بها المؤسسة خلال عام 2014



تبذل المؤسسة ممثلة برئيسها جهوداً حثيثة من أجل رفع كفاءة العاملين في المؤسسة وكذلك الأشخاص المؤثرين والذي لهم علاقة مباشرة بأنشطة المؤسسة من أجل رفع مستوى الأداء الوظيفي للمؤسسة وتم إيفاد عدد من موظفيها إلى الدورات التدريبية التي تنظم خارج فلسطين والتي تخدم أعمالها وتلبي احتياجاتها، حيث شاركت المؤسسة بـ (11) دورة تدريبية خارجية، تم فيها تدريب (17) موظفاً من طاقم المؤسسة، و(21) موظف من خارج المؤسسة، في المجالات التالية:

1. دورة تدريبية في السويد في مجال: " تطوير البنية التحتية للجودة لدعم التجارة العالمية "، خلال الفترة (2014/3/21-2/23)، حيث شارك فيها (1) موظف من طاقم المؤسسة و(2) موظف من خارج المؤسسة.
2. دورة تدريبية في الأردن في مجال: " بناء قدرات الدول العربية الأقل نمواً، الأعضاء بمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى "، خلال الفترة (2014/02/19-16)، والتي شارك بها موظف واحد من المؤسسة.
3. دورة تدريبية في السويد في مجال: " تطوير البنية التحتية للجودة لدعم التجارة العالمية "، خلال الفترة (2014/9/27-8/31) حيث شارك فيها (2) موظف من طاقم المؤسسة، و(1) موظف من خارج المؤسسة.
4. دورة تدريبية في السويد في مجال: "تطوير البنية التحتية للجودة للسلامة الغذائية"، خلال الفترة (2014/4/4-3/9)، حيث شارك فيها (1) موظف من خارج المؤسسة.

5. دورة تدريبية في السويد في مجال: " تطوير البنية التحتية للجودة للسلامة الغذائية"، خلال الفترة (5-2014/10/31) حيث شارك فيها (4) موظفين من خارج المؤسسة.
6. دورة تدريبية في الأردن (e-learning course) في مجال: " البنية التحتية للتنمية المستدامة"، والتي شارك بها موظف من داخل المؤسسة وآخر من خارج المؤسسة.
7. ورشة عمل تدريبية في الأردن في مجال: " الإنتاج الأنظف والسياسات البيئية المبتكرة لاستدامة زيت الزيتون"، خلال الفترة (24-2014/2/26) والتي شارك بها موظف واحد من المؤسسة.
8. دورة تدريبية في كوريا في مجال: " نظام المعايير الوطني وقياس الدقة"، خلال الفترة من (9-2014/10/30) حيث شارك فيها (5) من طاقم المؤسسة و(10) مشاركاً من خارج المؤسسة.
9. دورة تدريبية في الأردن في مجال: " معايرة موازين الحرارة"، خلال الفترة (18-2014/9/25) حيث شارك فيها (2) موظف من طاقم المؤسسة، و(2) من خارج المؤسسة.
10. دورة تدريبية في مصر في مجال: " معايرة عدادات التدفق"، خلال الفترة (30-11/2014) حيث شارك فيها (2) موظف من طاقم المؤسسة، و(1) من خارج المؤسسة.
11. ورشة تدريبية في الإمارات العربية/ دبي في مجال: " الحواجز الفنية أمام التجارة"، خلال الفترة (29-2014/4/30) والتي شارك بها موظفان من المؤسسة.

### ثانياً: الدورات الداخلية التي شاركت بها المؤسسة خلال عام 2014:

شاركت المؤسسة خلال عام 2014 بالعديد من الدورات التدريبية داخل فلسطين، نُظمت من خلال عدة جهات مثل المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب، في مجالات المحاسبة والقضايا المالية، وأخرى من خلال وزارة الاتصالات في قضايا تكنولوجيا المعلومات وغيرها من البرامج التدريبية... حيث شاركت المؤسسة بـ (8) دورة تدريبية داخلية، تم فيها تدريب (16) موظفاً من طاقم المؤسسة، في المجالات التالية:

1. دورة تدريبية نظمت من خلال المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب في مجال: " كتابة التقارير" خلال الفترة (19-2014/1/28)، حيث شارك موظفان من المؤسسة.
2. دورة في مجال: ( Introduction to Basics of Information Security & E-Government Concepts)، نُظمت من خلال وزارة الاتصالات خلال الفترة (2-2014/2/28)، حيث شارك موظف واحد من المؤسسة.
3. دورة في مجال: (Adobe Flash CS 6)، نُظمت من خلال وزارة الاتصالات خلال الفترة (2-2014/2/28)، حيث شارك موظف واحد من المؤسسة.

4. دورة تدريبية نظمت من خلال المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب في مجال: " معايير التدقيق الحكومية الدولية "، خلال الفترة (2014/3/12-2/23) والتي شارك بها (3) موظفاً من المؤسسة.
5. دورة تدريبية نظمت من خلال المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب في مجال: " أسس القياس وعرض البيانات المالية "، خلال الفترة (2014/04/15-03/30) والتي شارك بها (2) موظفاً من المؤسسة.
6. دورة تدريبية نظمت من خلال المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب في مجال: " إعداد التقارير المالية باستخدام الإكسل "، خلال الفترة (2014/5/14-4/28) والتي شارك بها موظف واحد من المؤسسة.
7. ورشة عمل متقدمة داخلية في مجال: (TBT & SPS)، خلال شهر 2014/4 حيث شارك (5) موظفين من المؤسسة.
8. دورة تدريبية نظمت من خلال المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب في مجال: " استخدام برنامج (SPSS) لغايات إدارة عملية التدريب "، والتي شارك بها موظف واحد من المؤسسة.

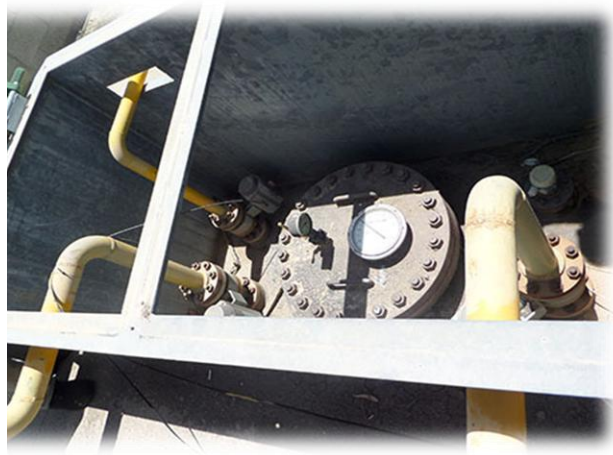
### ثالثاً: الدورات التدريبية وورش العمل التي نظمت من قبل المؤسسة خلال العام 2014:



تقوم المؤسسة بتنفيذ العديد من الدورات وورش العمل التدريبية المتخصصة بأنشطة وخدمات المؤسسة في مجالات: (المواصفات، أنظمة الجودة، تقييم المطابقة، التعليمات الإلزامية، الاعتماد وغيرها..). حيث نظمت المؤسسة (20) دورة/ ورشة عمل خلال العام 2014، تم تدريب ما يقارب (528) مشاركاً من داخل وخارج المؤسسة، في المجالات التالية:

1. دورة تدريبية في مجال: " المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة وفق المواصفة الدولية (ISO/IEC 17025:2005) لـ (18) مشاركاً من موظفي مختبر الشرطة الجنائي في رام الله، خلال الفترة (20-14/01/2014)، والتي قام بتنفيذها طاقم من دائرة اعتماد المختبرات.
2. دورة تدريبية في مجال: (Documentation) لـ (18) مشاركاً من موظفي مختبر الشرطة الجنائي في رام الله، خلال الفترة (25-26/02/2014) والتي قام بتنفيذها طاقم من دائرة اعتماد المختبرات.
3. دورة تدريبية في مجال: (Internal Audit) لـ (18) مشاركاً من موظفي مختبر الشرطة الجنائي في رام الله، خلال الفترة (03-04/03/2014) والتي قام بتنفيذها طاقم من دائرة اعتماد المختبرات.
4. ورشة عمل تأهيل مصانع الباطون لمصانع الباطون في منطقة الشمال تم تنفيذها في مختبرات جامعة النجاح الوطنية في نابلس خلال الفترة (31/3-2/4/2014) وشارك بها (28) من مختلف مصانع وشركات الباطون في الشمال.
5. ورشة عمل تأهيل مصانع الباطون لمصانع الباطون في منطقة الوسط تم تنفيذها في مختبرات جامعة بيرزيت في رام الله خلال الفترة (18-20/3/2014) وشارك بها (17) من مصانع وشركات الباطون في الوسط.
6. ورشة عمل تأهيل مصانع الباطون لمصانع الباطون في منطقة الجنوب تم تنفيذها في مختبرات جامعة بوليتكنك فلسطين في الخليل خلال الفترة (31/3-2/4/2014) وشارك بها (18) من مختلف مصانع وشركات الباطون في الجنوب.
7. ورشتين تدريبيتين في مجال: " التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بمعدات الضغط " بدعم من المشروع الأوروبي تم تنفيذهما بتاريخ (10-11/6/2014) و (15-16/6/2014) في مبنى الهلال الأحمر في رام الله، حيث شارك بها (6) موظفين من داخل المؤسسة و(28) مشاركاً من خارج المؤسسة، بالإضافة إلى تدريب ميداني في شركات ومحطات لتزويد الغاز المركزي خلال الفترة (17-18/6/2014).
8. دورة تدريبية في مجال: " تقنيات المصاعد وقواعد السلامة المهنية " لطلاب كلية قلنديا (22 طالباً) خلال الفترة (23-26/6/2014) والتي قام بتنفيذها طاقم من دائرة الخدمات الفنية.
9. ورشة تدريبية في مجال: " التعليمات الفنية الأوروبية لمواد التنظيف رقم 2004/684 "، خلال الفترة (23-24/6/2014) في رام الله حيث شارك بها (5) من داخل المؤسسة و(32) من خارج المؤسسة.

10. ورشة عمل لمدة يوم واحد " للإعلان عن التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بأغذية الرضع وصغار الأطفال " لمدة يوم واحد (2014/6/16) في رام الله حيث شارك فيها (5) من داخل المؤسسة و(67) من خارج المؤسسة.
11. ثلاث ورش عمل لمدة يوم واحد في مجال " البينة التحتية للجودة " في كل من نابلس وطولكرم والخليل بدعم من المشروع الأوروبي خلال الفترة (2014/8/13،16،19) على التوالي، حيث شارك فيها ما يقارب (60) شخص من جهات مختلفة من قطاع الصناعات والوزارات الحكومية.
12. ثلاث ورش عمل لمدة يوم واحد في مجال " أنظمة الجودة الإدارية " في كل من رام الله ونابلس والخليل، بدعم من المشروع الأوروبي خلال الفترة (2014/12/8،16،18) على التوالي. حيث شارك فيها ما يقارب (100) شخص من جهات مختلفة (مصانع أغذية، مطاعم، فنادق، شركات تقديم الخدمات)
13. دورة تدريبية في مجال " تنمية مهارات العرض لدى المدربين " لمدة أربعة أيام تدريب خلال الفترة (2014/11/3-10/12)، في مبنى الهلال الأحمر في رام الله، وبدعم من المشروع الأوروبي حيث شارك فيها (15) موظفاً من داخل المؤسسة.
14. دورة تدريبية في مجال " فحوصات المصاعد " لمدة ثلاثة أيام خلال الفترة (24-2014/11/26) وبدعم من المشروع الأوروبي حيث شارك فيها (21) متدرب، (13) من داخل المؤسسة و(8) من الدفاع المدني، تبعتها تدريبات ميدانية على فحوصات المصاعد لعدة مصاعد مختلفة في مدينة رام الله خلال الفترة (2014/12/2-11/27) بإشراف الخبير الألماني السيد "كوانز" ل (21) متدرباً في الدورة التدريبية المذكورة أعلاه.
15. ورشة تدريبية في مجال " فحوصات المصاعد " لمدة يوم واحد (2014/12/3) وبدعم المشروع الأوروبي، شارك فيها ما يقارب (50) شخصاً من مختلف شركات المصاعد، نقابة المهندسين، الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.



## 2.15 التوعية والإرشاد

1. قامت المؤسسة بتنفيذ (52) زيارة إرشادية للمصانع المتقدمة لشهادات الجودة والحلال بهدف التوعية بالشهادات والعلامات التي تمنحها المؤسسة والفوائد التي تجنيها عند الحصول على هذه الشهادات.
2. تغطية المناسبات والفعاليات التي تنظمها المؤسسة والتنسيق مع كافة وسائل الإعلام حيث تم خلال هذا العام نشر (42) خبر، بالإضافة الى عدد من اللقاءات التلفزيونية والإذاعية.



3. إعداد (10) أفلام توعية بالتعاون مع تلفزيون فلسطين تهدف

الى نشر الوعي حول دور المؤسسة وتم

نشرها على الموقع الالكتروني للمؤسسة.

4. إعداد مادة لتحديث برشور المؤسسة.

5. الإشراف وتغذية الموقع الالكتروني

للمؤسسة.

6. تحديث الأنظمة الإلكترونية التي ستعمل

على تطوير المؤسسة وإطلاق أكثر من

(30) خدمة إلكترونية .



خلال جلسات عمل تطوير الموقع الالكتروني



## 2.16 الخاتمة

بذلت المؤسسة قصارى جهدها بتفعيل دورها في النواحي الاقتصادية المختلفة حيث تم فتح مجالات عمل جديدة، ولوحظ أن هنالك نمو حقيقي نتيجة تطور في خدماتها خلال العام 2014، ومن هذه المجالات:

1. إعداد مواصفات للخدمات.
2. تنظيم قطاع الألعاب والملاهي.
3. التشديد على تنظيم السوق وخاصة في مجال الألعاب والأجهزة الكهربائية والاسمنت.
4. ضبط المستوردات من خلال ضبط الكوته الفلسطينية وإعادة صياغة العلاقة في موضوع الربط بين المؤسسة والجمارك الفلسطينية.
5. تجهيز البنية التحتية لقضايا الفحص والمختبرات .
6. مراجعة آليات العمل حتى تتواءم مع المواصفات الدولية.
7. أتمتة إجراءات العمل في المؤسسة .
8. إنشاء مركز تدريب في مجالات عمل المؤسسة .

بالإضافة إلى النشاطات المتفرقة التي قامت بها المؤسسة تم مراجعة إجراءات العمل لجميع خدمات المؤسسة، والتي تأتي ضمن مشروع تطوير النظام الداخلي للإدارات المقترحة، حيث تم إصدار المسودة الأولى للدليل الداخلي للجودة ومراجعة إجراءات منح الشهادات، وتطوير ومراجعة الوصف الوظيفي للعاملين في الإدارات العامة المقترحة بحيث تتوافق مع المتطلبات الدولية لجسم منح الشهادات وكذلك الهيكلية المقترحة من الإدارة العامة للمؤسسة، وتقديم مقترح النظام الإلكتروني لموقع المؤسسة المقترح والنظام الداخلي مع دائرة نظم المعلومات والخبراء المحليين والأجانب، وتم مراجعة شكل ومحتوى النماذج الإلكترونية بهذا الخصوص حتى تتواءم ومتطلبات الاعتماد الدولية.

## 2.17 المعوقات

أنجزت المؤسسة خلال العام 2014 العديد من النشاطات والمبادرات الفاعلة، ومع ذلك لا يزال هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه العمل من أبرزها:

1. عدم توفر الموارد المالية الكافية لتنفيذ نشاطات وأعمال المؤسسة وخاصة لتنفيذ خطط وبرامج الإعلام والتوعية.
2. عدم توفر مبنى دائم للمؤسسة لاستيعاب التوسع في النشاطات وخاصة فيما يتعلق بإنشاء مختبرات الفحص والمعايرة.
3. عدم توفر الكوادر الكافية للقيام بنشاطات وأعمال المؤسسة الفنية المختلفة وعدم المقدرة على المحافظة على الكوادر الفنية المؤهلة والعاملة في المؤسسة.

تم بحمد الله  
تم بحمد الله